

الأمن الغذائي في بلدان نامية متوسطة ومنخفضة الدخل (محصول القمح انموذجاً)

رسالة تقدمت بها

آمنة عبد الإله حمدون علي الحسون

الى

مجلس كلية الزراعة والغابات في جامعة الموصل

وهي جزء من متطلبات

نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الزراعي

بإشراف

الأستاذ الدكتور

سالم توفيق محمد أحمد النجفي

نيسان/2005م

ربيع الأول/ 1426هـ

محتويات البحث

الصفحة	الموضوع
أ-ج	- الخلاصة
3-1	- مقدمة
52-4	- الفصل الأول: الاطار النظري والعرض المرجعي للأمن الغذائي
23-4	1-1: اطار مفاهيمي
8-4	1-1-1: الأمن لغة واصطلاحاً
13-8	2-1-1: الأمن الغذائي
14-13	3-1-1: الاكتفاء الذاتي
14	4-1-1: الفجوة الغذائية
17-15	5-1-1: المخزون الغذائي الاستراتيجي
21-17	6-1-1: العولمة
23-21	7-1-1: الخصخصة
32-24	2-1: واقع الأمن الغذائي العالمي
38-33	3-1: واقع الأمن الغذائي العربي
43-39	1-3-1: الامن الغذائي العربي ودور منظمة التجارة العالمية
52-44	4-1: العرض المرجعي للأمن الغذائي
100-53	الفصل الثاني: محددات الأمن الغذائي في البلدان النامية.
53	1-2: محددات عرض الغذاء في البلدان النامية.
53	1-1-2: الأراضي الزراعية
54-53	2-1-2: الأمطار والمياه
54	3-1-2: المعوقات التقنية
56-54	4-1-2: المعوقات الاقتصادية والتنظيمية
58-56	5-1-2: المعوقات المالية

64-59	2-2: محددات طلب الغذاء في البلدان النامية.
87-65	3-2: استراتيجية الأمن الغذائي.
100-88	4-2: مستقبل الأمن الغذائي

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث: بناء الانموذج والقياس الاقتصادي	132-101
1-3: بناء وتوصيف الانموذج القياسي المستخدم في التقويم	107-101
2-3: التوصيف الاقتصادي لأهم مؤشرات الأمن الغذائي في مجاميع دول العينة.	113-108
3-3: القياس الاقتصادي في عينة البلدان منخفضة الدخل للدوال الثلاثة	114
1-3-3: تقدير دالة عرض الغذاء (القمح) في بلدان منخفضة الدخل (مقطع عرضي)	114
2-3-3: تقدير دالة طلب الغذاء (القمح) في بلدان منخفضة الدخل (مقطع عرضي)	115
3-3-3: تقدير دالة الفجوة القمحية في بلدان منخفضة الدخل (مقطع عرضي)	116
4-3-3: تقدير دالة عرض الغذاء (القمح) في جمهورية مصر العربية (انموذجاً للبلدان منخفضة الدخل) سلسلة زمنية (1980-2000)	117
5-3-3: تقدير دالة عرض الغذاء (القمح) في الهند (انموذجاً للبلدان منخفضة الدخل) سلسلة زمنية (1980-2000)	118
6-3-3: تقدير دالة طلب الغذاء (القمح) في جمهورية مصر العربية (انموذجاً للبلدان منخفضة الدخل) سلسلة زمنية (1980-2000)	119
7-3-3: تقدير دالة طلب الغذاء (القمح) في الهند (انموذجاً للبلدان منخفضة الدخل) سلسلة زمنية (1980-2000)	120
8-3-3: تقدير دالة الفجوة القمحية في جمهورية مصر العربية (انموذجاً للبلدان منخفضة الدخل) سلسلة زمنية (1980-2000)	121
9-3-3: تقدير دالة الفجوة القمحية في الهند (انموذجاً للبلدان منخفضة الدخل) سلسلة زمنية (1980-2000)	122
4-3: القياس الاقتصادي في عينة البلدان متوسطة الدخل للدوال الثلاثة	123
1-4-3: تقدير دالة عرض الغذاء (القمح) في بلدان متوسطة الدخل (مقطع عرضي)	123

الصفحة	الموضوع
124	2-4-3: تقدير دالة طلب الغذاء (القمح) في بلدان متوسطة الدخل (مقطع عرضي)
125	3-4-3: تقدير دالة الفجوة القمحية في بلدان متوسطة الدخل (مقطع عرضي)
126	4-4-3: تقدير دالة عرض الغذاء (القمح) في المغرب (انموذجاً للبلدان متوسطة الدخل) سلسلة زمنية (1980-2000).
127	5-4-3: تقدير دالة عرض الغذاء (القمح) في ايران (انموذجاً للبلدان متوسطة الدخل) سلسلة زمنية (1980-2000).
128	6-4-3: تقدير دالة طلب الغذاء (القمح) في المغرب (انموذجاً للبلدان متوسطة الدخل) سلسلة زمنية (1980-2000).
129	7-4-3: تقدير دالة طلب الغذاء (القمح) في ايران (انموذجاً للبلدان متوسطة الدخل) سلسلة زمنية (1980-2000).
130	8-4-3: تقدير دالة الفجوة القمحية في المغرب (انموذجاً للبلدان متوسطة الدخل) سلسلة زمنية (1980-2000).
132-131	9-4-3: تقدير دالة الفجوة القمحية في ايران (انموذجاً للبلدان متوسطة الدخل) سلسلة زمنية (1980-2000).
135-133	الاستنتاجات
137-136	التوصيات
149-138	المصادر والمراجع
A-C	الخلاصة باللغة الانكليزية

مقدمة

تتقدم مشكلة توفير الغذاء أهم خمسة مشكلات رئيسية في العالم هي الغذاء، والطاقة، والتضخم، والسكان، والتلوث. ولقد أصدر المؤتمر العالمي للأغذية في روما عام 1974 توصيات منها ((على جميع الحكومات أن توافق على هدف يتبناه المجتمع العالمي وهو إزالة بلاء الجوع وسوء التغذية الذي يصيب ملايين عديدة من البشر، كما يجب أن تتفق على هدف ينبغي بلوغه بعد عشر سنوات، وهو ألا ينام طفل طويلاً من الجوع ولا تخشى أسرة ألا تجد طعاماً في مقرها، والأ يصاب أي فرد في صحته، وفي طاقته بسبب سوء التغذية)) ومن المعلوم أن من لا يملك غذاءه لا يملك حريته، وبعبارة أخرى أن هناك ارتباط بين المستويات المقبولة من التغذية وحرية الفرد في المجتمع. لذلك يعد الأمن الغذائي أحد الركائز المهمة في استراتيجية التنمية في العالم النامي. ولقد ترتب على زيادة الاستهلاك من المواد الغذائية في البلدان النامية بمعدلات تزيد عن معدلات زيادة الإنتاج الزراعي من جراء تزايد معدلات النمو السكاني ومن ثم اتساع الفجوة الغذائية وانخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي، مما أدى إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات وبعبارة أخرى تزايد حجم الفجوة الغذائية، الأمر الذي انعكس على زيادة العجز في الميزان التجاري في هذه البلدان، كما أدت زيادة الطلب على المواد الغذائية وزيادة الدخول النقدية وجمود الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة إلى زيادة التضخم وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأمر الذي أدى إلى أعباء اقتصادية لأفراد المجتمع وتحول جزء منهم إلى مستوى تحت خط الفقر، لذا فإن مشكلة الغذاء لم تبدأ في الظهور على بساط البحث في الدراسات الاقتصادية إلا مع كتاب (روبرت مالش، 1789) عن السكان والذي حذر فيه من خطورة الاختلال بين السكان والموارد المتاحة. وقد واجه العالم في مطلع السبعينات أزمة غذائية خطيرة انعكست في زيادة الاهتمام العالمي بمشكلة الغذاء وآثارها وكيفية مواجهتها. ثم أخذت حدتها تزايد حتى أصبحت من أخطر المشكلات التي تواجه الاقتصادات النامية نظراً لتعدد أبعاد المشكلة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أهمية ومشكلة البحث

تعاني العديد من البلدان النامية من التبعات الاقتصادية لضرورة توفير الغذاء المطلوب لسكانها بالكمية والنوعية المناسبة والسعر المعقول والمدة المطلوبة للحيلولة دون التعرض لحالات العجز، الأمر الذي يحدث خللاً في السوق بسبب ما يقترن بذلك من نتائج أمنية أو اقتصادية أو سياسية أو صحية. وقد تنامي شعور المجتمع الدولي بهذا الأمر في العقد الأخير وزاد الاهتمام بضرورة تطوير السياسات والاستراتيجيات لضمان درجة معقولة من الأمن الغذائي الذي أخذ يدخل دائرة الوعي في مراحل التخطيط الاقتصادي وتنفيذ المشاريع ورسم السياسات العامة وتحديد الوسائل للوصول إلى هذا الهدف وقد احتلت تنمية الإنتاج الوطني وسياسة التجارة الخارجية للمواد الغذائية موقعا متميزاً في اهتمام المجتمعات بموضوع الأمن الغذائي لذلك انبثقت أهمية ومشكلة البحث من كونها مسألة ذات آثار سياسية واقتصادية واجتماعية تنعكس سلباً على كل مجتمع يعاني أو يعجز فيه العرض من السلع الغذائية عن مواكبة حجم الطلب المتزايد، فضلاً عن أن عدداً كبيراً من أفراد المجتمع قد يتحولون إلى ما يطلق عليه بظاهرة الفقراء.

هدف البحث

يهدف البحث إلى رصد الواقع والوضع الغذائي في البلدان النامية على أساس وركائز تنظيمية وعلمية وإنتاجية وفق استراتيجية غذائية محددة مستوفية الشروط العامة لتأمين الغذاء وتوفيره بالكميات والنوعيات والأسعار المناسبة. كما ويهدف البحث لاستشراف أبعاد ومخاطر مشكلة الأمن الغذائي في نطاق الأزمة الغذائية في البلدان النامية ويتطلب ذلك تقديراً قياسياً للعوامل المؤثرة على مؤشرات الأمن الغذائي في البلدان المذكورة.

فرضية البحث

تقدم الأدبيات الاقتصادية للأمن الغذائي فرضية تشير في متضمناتها إلى أن الاختلال والتشوهات الرئيسية لأوضاع التوازن الغذائي للعديد من أفراد المجتمع في البلدان النامية يعود بصفة رئيسية إلى نمط القيود سواء بالنسبة إلى

عوامل العرض أو مكونات الطلب، وبمعنى آخر أن القصور الذي ينتاب أوضاع الأمن الغذائي يعود بصفة رئيسية إلى التشوهات في بعض متضمنات السياسات الاقتصادية الزراعية، الأمر الذي سيترتب عليه أوضاعاً غير أمنية على صعيد الغذاء تفقد العديد من أفراد المجتمع إلى حالة الفقر، وتعرض أمن البلاد إلى حالات من عدم الاستقرار.

الخلاصة

استأثرت الدراسة الخاصة بأوضاع الأمن الغذائي في بلدان نامية متوسطة ومنخفضة الدخل من محاصيل الحبوب (القمح)، بكونه يحتل أهمية كبيرة في مجال المبادلات الدولية لتباين تركزه الانتاجي وطبيعة الطلب عليه، إذ يعد من السلع الغذائية الاستراتيجية الرئيسية الذي يتركز انتاجه وتصديره في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا والارجنتين ثم فرنسا، وتزداد أهمية القمح في سلة الغذاء في البلدان النامية مقارنة بالدول المتقدمة وقد ترتب على هذا التباين معاناة العديد من البلدان النامية من العجز الغذائي وانخفاض في نسب الاكتفاء الذاتي منه، في حين تركزت الفوائض من هذا المحصول في دول أخرى. ويشهد العصر الراهن مناخاً اقتصادياً مغيراً عن نظيره في العقود السابقة ففي الوقت الذي كانت تتركز نحو (دور الدولة) في العقود الماضية فإن (مزاي السوق) توطرت تلك السياسات في الوقت الراهن في معظم البلدان العربية، الأمر الذي يتطلب اعتماد سياسات اقتصادية أكثر ملاءمة لتعظيم المتطلبات من الحاجات الأساسية وفي مقدمتها الغذاء، بهدف تحقيق الأمن الغذائي من خلال تحفيز انتاج الغذاء للوصول الى مستويات مناسبة من الاكتفاء الذاتي في جانب العرض وتوافر القدرة الشرائية من الغذاء لدى الأفراد في جانب الطلب أي (الطلب الفعال) غير أن تفاقم المشكلة اضفى عليها أبعاداً أعمق، في كون الدول الرأسمالية المتقدمة والتي تتمتع بقاعدة صناعية واسعة، هي نفسها المنتجة للفوائض الغذائية والمسيطرة على أسواق الغذاء العالمية.

واعتمدت الدراسة التحليل الاقتصادي المقارن لمؤشرات الأمن الغذائي في البلدان النامية ذات المستويات المنخفضة والمتوسطة من الدخل الفردي، واتباع الأسلوب الكمي في تقدير النتائج، مفسراً النتائج والمعلومات في ضوء المفاهيم الاقتصادية، وتم قياس طبيعة سلوك المتغيرات من خلال مفاهيم الاقتصاد القياسي للتأكد من دقة تقدير متغيراتها كميًا، وذلك باستخدام برنامج الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (O.L.S) وفقاً لاسلوب الاسقاطات المتتالية (step wise) الذي يستبعد تلك المتغيرات التي لم تثبت معنويتها، وعليه، فإن منهجية الدراسة انطلقت من الحالة الموضوعية (Positive Statements) لتعبر عما هو كائن او سيكون مستقبلاً ليس مايجب أن تكون عليه حالة الزراعة العربية لتحقيق أمنها الغذائي. واعتمد البحث في مجال توفير بياناته على العديد من المصادر يتصدرها مواقع على شبكة الأنترنت هما:

www.world Development Indicators Data base/ -

www.faostat.fao.org/ -

ومصادر النشرات الاحصائية عن المنظمات التابعة للأمم المتحدة وأخرى تعود لمنظمات دولية. تضمنت الدراسة ثلاثة فصول، تناول الأول منها اطاراً نظرياً وعرضاً مرجعياً للأمن الغذائي فضلاً عن التعرف على أوضاع الأمن الغذائي العربي في اطار أوضاع الأمن الغذائي العالمي وتأثيرات منظمة التجارة العالمية على البلدان النامية، في حين تفرغ الفصل الثاني منها لمحددات الأمن الغذائي في البلدان النامية وصولاً الى الفصل الثالث الذي انفرد ببناء الانموذج والقياس الاقتصادي ذلك بالاعتماد على تحليل ثلاثة دوال لمجموعتين من البلدان النامية ذات المستويات المنخفضة والمتوسطة من الدخل الفردي، تمثلت الأولى بمعدل نمو العرض من القمح، أما الدالة الثانية فقد تمثلت باجمالي نمو الطلب (معبراً عنها بالمتاح للاستهلاك من القمح) والثالثة بحجم الفجوة القمحية وذلك في دراسة لمقطع عرضي لعام 1999 ولسلسلة زمنية امدها عشرون عاماً 1980-2000. وقد تم التوصل الى استنتاجات اهمها تمثلت بأن الأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية في النظام العالمي الجديد لايعد جيداً ولايتيح لها القدرة على تحقيق أمنها الغذائي بسهولة اذا ما انخرطت في السوق الدولية من دون حذر اذ ستجري الى أعمق نقاط التبعية الاقتصادية بشكل أو بآخر، وسيترتب على تنفيذ الاتفاقات والترتيبات الجديدة للتجارة العالمية نشوء اوضاع جديدة تتأثر بها دول العالم عامة والنامية خاصة سواء اكانت من بين الأطراف المتعاقدة في الغات أم من بين الدول التي لازالت خارج الغات، ويعزى جزء غير يسير من العجز في قيمة الغذاء الى متغيرات متعددة في مقدمتها القصور في الانتاج الزراعي المتأني من الانحرافات والتشوهات في الأسعار الزراعية وسياسات الاقتصاد الكلي غير المناسبة وفي مقدمة نتاجها التمييز ضد الزراعة وماترتب عليه من ان اتجاهات (معدل التبادل التجاري) كانتا في العديد من الاقتصادات العربية في غير صالح القطاع الزراعي، وعليه، فإن السياسات التي تعتمدها معاهدة اورغواي بأن تجري المبادلات التجارية على أساس

الاسعار التنافسية والمزايا النسبية في الانتاج الزراعي لن تستفيد منها البلدان النامية في المدى القصير او المتوسط في أقل تقدير لاختلاف نمط سياسات الاقتصاد الكلي بينها وبين اقتصاد السوق. كما وان الوقوف بتيارات مضادة للعولمة الاقتصادية وعولمة تجارة الأغذية بصورة قاطعة أمر يتطلب دراسات متأنية.

كما وتوصل البحث لنتيجة مفادها أن كلتا المجموعتين من البلدان النامية المتوسطة والمنخفضة الدخل قد تأثرت فيها دالة عرض الغذاء من القمح بالتكنولوجيا الكيميائية (الوحدات الفعالة من الأسمدة) ذلك في دراسة المقطع العرضي لعام (1999) وكانت ذات تأثير سلبي في كل منهما ويعزى سبب ذلك لخضوعها لقانون الغلة المتناقصة وبمرونة عالية تراوحت ما بين (1.6%) الى حوالي (8.5%). بينما اشتركت كلتا المجموعتين في المتاح للاستهلاك من القمح أي الدالة الثانية بتأثرها باجمالي السكان وبذات الاتجاه ايجاباً وهو ما يتفق والمنطق الاقتصادي وبمرونة بلغت (0.8%) في البلدان ذات المستويات المنخفضة من الدخل الفردي و (1.5%) في البلدان متوسطة الدخل. في حين تأثرت دالة الفجوة القمحية في كلتا المجموعتين من البلدان النامية بالمتغيرين المستقلين (أسعار الغذاء واجمالي السكان) إذ جاءت أسعار الغذاء بمرونة مختلفة في تأثيرها وكميتها فكانت بالاتجاه السلبي في البلدان منخفضة الدخل إذ بلغت مانسبته (0.68%) في حين تجاوزت (7%) في البلدان متوسطة الدخل ولربما يعود السبب في ذلك لاختلاف النمط الغذائي المتبع في البلدان منخفضة الدخل لكونه يتسم بالجذريات والكسافا(*) بسبب انخفاض الدخل الفردية وتدهورها، في حين انطبق العكس تماماً على البلدان متوسطة الدخل لكون القمح سلعة غذائية أساسية تتسم بمرونة منخفضة حيث لا تتأثر الكمية المطلوبة منها بارتفاع أسعارها. أما السكان فقد جاءت بذات الاتجاه الايجابي في كلتا المجموعتين إذ بلغت مرونتها مانسبته (0.43%) و (4.6%) على التوالي فقد تجاوزت المرونة في البلدان متوسطة الدخل ماهي عليه في البلدان منخفضة الدخل، وقد يعزى سبب ذلك لارتفاع الدخل الفردية في البلدان متوسطة الدخل وزيادة الرفاهية الاقتصادية بالتالي ارتفاع نسبة الولادات في البلدان متوسطة الدخل وزيادة الطلب على الغذاء، وقد يؤدي ذلك الى التوسع في المساحات المزروعة من القمح لتغطية الطلب المتنامي للسكان أو الترشيح في الاستهلاك وتخفض نسبة الاستيراد بالتالي ينخفض حجم الفجوة القمحية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة التعرف على محتوى الاتفاقات والترتيبات الجديدة للتجارة العالمية وأن تكون البلدان النامية على بينة مما قد تنتج من آثار سلبية على أدائها الاقتصادي، لكي يتمكن كل بلد من إعادة ترتيب أوضاعه ومراجعة سياسته الداخلية والخارجية للاستفادة مما قد يفرزه النظام الجديد للتجارة العالمية من فرص ولتفادي ماينجم عنه من أضرار ومشكلات في المستقبل. وأخيراً لا بد من احداث اصلاحات على مستوى المتضمنات السياسية والسياسات الاقتصادية وبالأخص الزراعية وتشجيع الاستثمار البيئي.

(*) الكسافا: محصول رخيص الثمن يتناوله سكان بعض البلدان النامية منخفضة الدخل كغذاء رئيسي.

منهج البحث

اعتمدت الدراسة التحليل الوصفي والتحليل الاقتصادي المقارن لمؤشرات الأمن الغذائي في بلدان نامية ذات المستويات المنخفضة والمتوسطة من الدخل الفردي، واتباع الأسلوب الكمي في تقدير النتائج، مفسراً النتائج والمعلومات في ضوء المفاهيم الاقتصادية وتم قياس طبيعة سلوك المتغيرات من خلال أدوات الاقتصاد القياسي للتأكد من دقة تقدير متغيراتها كمياً، وذلك باستخدام برنامج الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى (الذي يستبعد تلك المتغيرات التي لم تثبت step wise) وفقاً لاسلوب الاسقاطات المتتالية (O.L.S الاعتيادية) معنويتها لمجموعتين من البلدان النامية تضمنت بلدان نامية منخفضة الدخل وأخرى متوسطة الدخل وتحليل بيانات المقطع العرضي لعام 1999 لكلتا المجموعتين إذ تم اختيار هذه الدول عشوائياً وفقاً لاستكمال البيانات عنها، ثم تم اختيار بلدين من كل مجموعة عشوائياً، هما مصر والهند في المجموعة الأولى والمغرب وإيران في المجموعة الثانية في سلسلة زمنية امدها عشرون عاماً (1980-2000) ذلك لمعرفة أثر تباين السياسات الاقتصادية على مؤشرات الأمن الغذائي خلال الدراستين (الملاحق)، وعليه، فإن منهجية الدراسة انطلقت من الحالة الموضوعية (لتعبر عما هو كائن او سيكون مستقبلاً ليس مايجب أن تكون عليه حالة الزراعة Positive Statements) العربية لتحقيق أمنها الغذائي. واعتمد البحث في مجال توفير بياناته على العديد من المصادر يتصدرها مواقعها على شبكة الأنترنت

ABSTRACT

The present study tackling food security situation in low and medium-income developing countries singles out “wheat” from among grain crops for its paramount significance in the domain of the International commercial exchange. This is obviously due to its inconstant production concentration and the nature of demand placed on it. Wheat crop is considered one of the main strategic foods tuffs whose cultivation and exportation centre in the USA, Canada, Australia, Argentina and France. The importance of wheat in the food basket of the developing countries increases in comparison to its significance in the advanced or developed countries. This variance between offer and demand has augmented the suffering of several developing countries from food deficiency and reduced rate in self-sufficiency from wheat, while the surplus of this crop is more than available in other countries. Moreover, the present time is witnessing an economic atmosphere wide apart from the one prevalent in previous decades; for while economic policies were directed towards much powerful state’s role in previous decades, market characteristics of most Arab countries in the present time tend to frame these policies which projects the need for adopting more suitable economic policies which magnify demand for basic requirement on whose top priorities come foodstuffs that Lead to food security. This is to be achieved through activating foodstuffs production reaching up to optimal levels of self-sufficiency in offer besides boosting the purchasing power of foodstuffs in Arab societies through active demand. However, the growth of the problem has contributed other complications because the capitalist state which enjoys a vast industrial base is itself the producer of foodstuffs surplus and the controller of the food market.

The study relies on the method of comparative economic analysis for food security indicators of low and medium levels income per capita and depending, at the same time, on the quantitative method in the estimation of the results, then providing an interpretation of date and finding in the light of the economic parameters and concepts measuring variables’ conduct by the conceptual framework of statistical economics to ensure the precision of estimation of variables quatitively. This is to be done by applying the multiple linear slop programme according to a step-wise O.L.S technique that excludes non-significant variables. Accordingly, the methodology of this study has as its springboard the positive statements to describe the present situation and the likely situation in the future and not to enlist imperatives regarding the Arab agricultune and how it should be oriented to achieve food security. The researcher in his collecting of data has consulted various references foremost among them are the following two net sites:

- www.world Development Indicators Data base.

- www.faostat.fao.org, besides statistical reviews issued by the various organizations members to the UNO and other independent organs.

The study encompasses three chapters. The First provides Chapter a theoretical frame-work and an overview of food security besides the situation of Arab food security within the framework of International food security situation together with the impact of WTO on the developing countries.

The second Chapter tackles the determinants of food security in developing countries. The Third Chapter is dedicated to economic measurement and model design. This is being done by resorting to an analysis of three indicators of two groups of developing countries whose income per capita is either low or medium.

The First group represents those countries that exhibit a growth in the offer of wheat while the second indicator is represented by an increase in the total demand for the wheat (available for consumption) while a third indicator is represented by the quantity of wheat gap.

Among the significant findings the researcher came out with are those concerned with the emergent economic situation in the new economic world order which relegates the developing countries to an unpromising economic future vantage which renders them incapable of achieving their food security easily if they slide into the world market unwary for they will be dragged down to the lowest ranks of economic dependence. The implementation of the new economic accords and arrangement designed by WTO will create new situation affecting all the countries in general and the developing countries in particular whether these countries are signatories to the GATT or non-signatories to it. A great deal of food deficiency in the value of food is attributed to various variables such as lack of agricultural produce stemming out from perversions and distortions of produce prices, unsuitable macroeconomic policies and discriminatory agricultural options which affect passively the “rates of commercial exchange”. These have contaminated Arab economies to the disadvantage of agricultural sector.

Accordingly, the policies adopted in the Uruguay Agreement such as conducting commercial exchanges on the base of competitive prices and the relative quality of agricultural produce won't benefit the Arab countries in the short run or in the medium range at least. This is due to differences embedded within macroeconomic policies on the one hand and market economy policies on the other. Also, counteracting economic globalization and the globalization of food trade affirmatively is a question that request careful consideration to choose-if choice was an option.

The researcher has also arrived to the finding that both groups of developing countries have shown an effect of wheat offer indicator after it has been placed under chemical technology treatment (active fertilization). This has been found through a study of the cross-sectional picture of (1999) which had a negative impact on both groups this was due to these countries abundance by the law of decreasing crop with a high flexibility response ranging between 1.6% to 8.5% where as both groups have partaken the available produce for consumption of the wheat. That is the second indicator showing the impact of total population and alongside the same direction positively.

This agrees with the economic logic since it runs up to a flexibility rate of 0.8% in low income level per capita countries and 1.5% in medium income level per capita countries. The wheat gap indicator, on the other hand, is affected in both country groups by the independent variables (food prices and total population). Foodstuffs prices came out with varying quantity and influence flexibilities. They were negative in the countries with low income level per capita where it reached the rate of 0.68% while the rate went over 7% in the countries with medium income level per capita owing probably to the food pattern in low income countries which largely depend on root and legume food while the opposite applies to medium income level countries which consume wheat whose low flexibility rate does not render its high prices influential on the quantity requested from it. As for the population, it has recorded a positive flexibility rate for both groups of countries reaching up to 0.43% and 4.6% respectively. The flexibility rate in the medium income level per capita countries has gone beyond that of the low income level per capita countries. This is obviously attributed to rise in the income per capita in the medium income level countries besides the economic welfare plus a high birth-rate conducting to more demand on food. This could as well lead to increasing land area dedicated for wheat cultivation to cover the rising increase in demand or to rationalization of consumption leading in its turn, to reducing imports and reducing the wheat gap.

The study recommends for further research investigating the content of WT new agreements and arrangements and that developing countries should be cautious of the negative impact on their economic performance so as to review and rearrange their economic policies internally and externally. This is to be advised in order for these countries to benefit from the new economic world order opportunities and to sidestep the problems and damage that might issue from its policies. Finally, there must be step to be taken with the aim of amending the political-decision making specially as concerns the agricultural domain encouraging economic agricultural and ecological investment in the Arab world.

التوصيات

من خلال الدراسة فإنه يمكن الاسترشاد بالآتي لتخفيف أعباء انعدام الأمن الغذائي:

- ضرورة أن تنتج الدولة أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من غذاء بالكمية المتوازنة عامة ومحصول القمح خاصة بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأخرى الأجنبية وأن تتوفر لها صادرات زراعية أو صناعية أو كلتاها بحيث يوفر لها ذلك ماتحتاجه من العملة الصعبة لاستيراد المواد الغذائية التي لا تتوفر فيها الميزة النسبية لإنتاجها محلياً. وهذا يؤكد ضرورة التوجس من الانفتاح الاقتصادي على الدول المتقدمة، وتبرز أهمية التعاون بين البلدان النامية إذا أرادت تحقيق استقلالها التنموي وتنوع صادراتها وعدم الركون إلى السلع المصدرة أحادية الجانب.
- اتباع استراتيجيات تحد من اطراد تصاعد مخاطر الاستيرادات من الأغذية وهذه التحديات المستمرة والعمل على وضع حد لهذا التصاعد المستمر في الطلب على المواد الغذائية مع الاستمرار بالعمل على الوفاء بمتطلبات الغذاء الأساسية للسكان وترشيده، والاجراء المهم هو ماينبغي اتخاذه من ناحية العرض أي زيادة الانتاج والانتاجية والتوسع الزراعي الافقي والرأسي وفق متطلبات التكامل الاقتصادي العربي.
- الاتجاه الداخلي للكيان العربي القومي الموحد والحد من العلاقات الخارجية التي تعمق من تبعية البلدان النامية والتي تتركز في الآليات النقدية والمالية للنظام العالمي، ونقل التقنية وتحويلات رأس المال وغيرها.
- الاستغلال الأمثل والتكاملي للموارد المحلية واعادة توجيهها بشكل أساسي نحو القطاعات الانتاجية التي تلبى احتياجات السكان الأساسية، وبما يقلل من تسربها نحو القطاعات التي تلبى الطلب على السلع غير الضرورية وتشجيع أنماط التقنية غير الضارة بالبيئة مع اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحد من التوسع السريع للمراكز الحضرية.
- ضرورة التكامل بين القطاعين الانتاجيين الرئيسيين، الزراعة والصناعة، بالشكل الذي يعمق الارتباطات الخلفية والأمامية بينهما، ويعزز تطويرهما من دون اللجوء إلى الخارج قدر الامكان وبما يحقق معدلاً مرتفعاً للنمو.
- وضع برامج وخطط عالمية شاملة لإنتاج الأغذية للوصول إلى درجة عالية من الاكتفاء الذاتي على نحو تحقيق نمط متوازن من التغذية وذلك يتطلب وضع برامج تهدف لتوفير العوامل الأساسية للتوسع في الإنتاج الغذائي ولا بد من التوسع في امكانية التخزين ونقل وتوزيع المواد الغذائية.
- تعزيز قدرة الموارد البشرية ولاسيما صحياً وتعليمياً، مع تبني اسلوب فعال لتوزيع الدخل بما يحقق عدالة اجتماعية أوسع. وتطوير الجوانب المتعلقة بالمعرفة، وتطوير التقنية المحلية وتوفير مستلزمات تطوير التقنية المستوردة من الخارج بشكل يتلاءم مع الظروف المحلية لهذه البلدان.
- استكمال دراسات الوضع الغذائي العربي الحالي من حيث مستوى وانماط اشباع الحاجة إلى الغذاء ومدى الاعتماد على الذات وعلى العالم الخارجي ودراسة امكانية التوسع في الإنتاج الغذائي الزراعي الصناعي والتنبؤ الزراعي ورسم الخرائط ذات الصلة ومراقبة المعلومات لشبكة الأمن الغذائي.
- كما يتوجب ادخال مادة تدريبية للأمن الغذائي (اقتصاديات الأمن الغذائي) متضمنة دراسة لاقتصاد الغذاء في الإنتاج والاستهلاك والتجارة والخزن واعطاء أهمية خاصة لذلك في المستويات التي تعنى بدراسة الصناعات الغذائية ومنهج لتحليل الأغذية مع ضرورة التركيز على الجانب العملي لاستكمال جوانب الأمن الغذائي.